آثار وتداعيات هزيمة يونيو 1967

عبد الله الأشعل

في يوم الاثنين الخامس من يونيو 1967 شنت إسرائيل غارات جوية على سلاح الجو المصري وهو رابض في المطارات، رغم أن عبد الناصر حذر قيادته العسكرية من هذه الضربة في هذا التاريخ.

وسيظل الخامس من يونيو علامة فارقة في تاريخ المنطقة العربية ومصر ومسيرة المشروع الصهيوني.

وفي كل ذكرى لهذا اليوم لا بد من مراجعة أمينة للنفس ومواجهة أنفسنا بالأسئلة الضرورية حتى يمكن أن نكتب تاريخنا السياسي وتاريخ الصراع العربي الصهيوني، ونتعلم الدروس في هذا الصراع الوجودي.

وأهم هذه الأسئلة المطروحة هي: هل كان الخامس من يونيو مخططا له من جانب أميركا وإسرائيل للقضاء على مصر الناصرية؟ وهل فشل اغتيال عبد الناصر أدى إلى اقتلاع مشروعه من أساسه؟ وهل كان مقصودا بها إسقاط النظام فقط أم إعادة رسم خريطة المنطقة، أم تدمير الجيش المصري الذي تسلح من الشرق وخرج عن حدود مصر إلى اليمن مثلما بدأ عبد الناصر في محاصرة إسرائيل بالوحدة مع سوريا، فهل كان لإسرائيل دور في حركة الانفصال؟

وإذا كان عبد الحكيم عامر هو المسؤول عن فشل الوحدة مع سوريا ومسؤولا عن كارثة 1967 باعتباره وزير الدفاع وقتها والمتفرغ للجيش المصري فلماذا لا يفتح تحقيق في الدور الذي لعبه، ولماذا سكت عنه عبد الناصر وهو يراه عبئا على نظامه وخنجرا في جنبه، خاصة أن التحقيق بعد مضي قرابة نصف قرن يستفيد من كل الوثائق الإسرائيلية والأميركية وغيرها مما يتصل مباشرة بهذا الحادث.

فإذا لم يكن الحدث مخططا كما تقول مذكرات الساسة الإسرائيليين خاصة ديان ورابين، ولم يكن الهجوم المصري على إسرائيل قطعا واردا، فكيف وقعت المأساة وكأنها حادث مرور عابر؟ وهل كان بوسع عبد الناصر تفاديها وهل لو كان النظام ديمقراطيا لما حدثت الكارثة وما قيمة النظام الديمقراطي أمام تحالفات كبرى وقوة عسكرية متفوقة.

القضية الثانية: هل هناك دور لدول عربية في دعم سقوط مصر لا عبد الناصر، وهل هي نفس الدول الضالعة مع إسرائيل وأميركا في مقاومة حركة الشعوب العربية ضد حكامها المستبدين، وكيف يمكن تفسير سلوك الدول العربية تجاه القضايا الكبرى المرتبطة بعبد الناصر وصدام حسين والقذافي والاستمرار في مساندة سقوط دولهم في مصر والعراق وليبيا.

القضية الثالثة هي العلاقة بين الخامس من يونيو وتتابع نظم الحكم في مصر بما يدعم موقف إسرائيل وينهي الصراع معها، وتتحول هذه النظم إلى مساندة المشروع الصهيوني ضد الجسد العربي.

القضية الرابعة هي علاقة الخامس من يونيو باتفاقية السلام مع إسرائيل، ولماذا صارت الهزيمة هي المدخل للمعاهدة بدلا من أن تكون نتائج أكتوبر هي المدخل الطبيعي، وكيف شغلت إسرائيل مصر بالثغرة بين الجيش الثاني والثالث بحيث صارت تسوية آثار الثغرة هي المدخل إلى المعاهدة والقفز فوق النتائج الباهرة لحرب التحرير العربية في السادس من أكتوبر.

فهل صحيح أن حرب أكتوبر كانت جزءا من ترتيبات برنامج الهيمنة الأميركية بشكل شامل بما يتسجم مع توجيهات السادات وحتى تظهر المعاهدة في نظر مصر وإسرائيل كل على انفراد على أنها كسب لطرف على حساب الطرف الآخر، وهي على الجملة صيغة التسليم المصري والعربي بهزيمة المشروع التحرري العربي أمام المشروع التوسعي الإسرائيلي ودعامته واشنطن، وأداة لتغيير معادلات القوة على المستوى العالمي، خاصة أن العلاقة بين 1979 في مصر وأفغانستان لا بد أن ترتبط في التحليل الدقيق بانهيار الاتحاد السوفياتي عام 1989/1990 بل بمخطط الانهيار منذ تولي غورباتشوف السلطة عام 1985 وطرحه لمشروع الجلاء سنوست والمراجعة النقدية للمشروع الماركسي.

القضية الخامسة، هي كيف أصبح مقعد الرئيس في مصر شأنا دوليا وأن علاقة الشعب المصري به خاصة في 25 يناير هي الإزاحة وليس الاستبدال، وهل صحيح أن الرئيس صار من اختيار الشعب، خاصة أن الشعب المصري لم يكن طرفا أصيلا في معادلة الحكم، وأن ظهور الشعب كان ممكنا لأول مرة عندما استغله محمد علي في ترتيب استيلائه على الحكم في مصر بصرف النظر عن مدى نفعه وأسرته لمصر ومكانتها.

وقد أعلن محمد علي الحقيقة وهي أنه وصل إلى الحكم بالسيف وليس بإرادة الشعب أو فرمان السلطان، وذلك في رده على الفرمان السلطاني بعزله أثناء صدامه مع السلطان في ثلاثينيات القرن التاسع عشر على وقع حملات ابنه إبراهيم في الشام واقترابه من الآستانة حتى كاد محمد علي يضع سلطانا لولا تدخل القوى الأوروبية وأولها روسيا ثم بريطانيا واستدراج فرنسا.

هذه القضايا تثور بمناسبة الصاعقة الكبرى التي وقعت في الخامس من يونيو 1967 وأثرت بشكل كاسح لصالح المشروع الصهيوني، ونكتفي فيما تبقى من مساحة لهذه المقالة، والتي تتلوها مقالات لمعالجة هذه القضايا والإشكاليات لرصد عدة حقائق لا أظن أن الخلاف حولها كبير.

الحقيقة الأولى، هي أن هزيمة الجيش بقيادة عسكرية وسياسية عقيمة أدت إلى هزيمة المشروع الناصري كله، وقضت على عبد الناصر نفسيا وصحيا وأنهت حياته السياسية، وأقعدت مصر عن النهوض، وأعقبتها ترتيبات في الداخل وفي الإقليم بحيث ينطلق المشروع الصهيوني ليس فقط

■ يونيو 1967 شديد الارتباط بأكتوبر 1973 ولكن الأخير لم يمح أثر الأول فمعاهدة السلام وما ترمز إليه من هيمنة الصهيونية عكست ثقل الهزيمة السابقة وليس النصر اللاحق

■ سيظل الخامس من يونيو علامة فارقة في تاريخ المنطقة العربية ومصر ومسيرة المشروع الصهيوني بسبب تداعياته التي ما زالت قائمة حتى الآن

■ نكسة 67 أدت لهزيمة المشروع الناصري كله وقضت على عبد الناصر نفسيا وصحيا وأنهت حياته السياسية وأقعدت مصر عن النهوض

دون معوقات، وإنما بمساندة مصرية واضحة لهذا المشروع.

والجديد أن قضية السفينة التركية ما في مرمرة التي هاجمتها إسرائيل في عرض البحر المتوسط وكانت تتجه لكسر الحصار على غزة، وقد كشف عند صدور الحكم نهاية الأسبوع الثالث من مايو/أيار 2014 أن إسرائيل هاجمت السفينة بناء على معلومات مضللة من المخابرات المصرية، حيث أبلغت إسرائيل أن المتطوعين على السفينة مسلحون ويقصدون مهاجمة إسرائيل، وذلك إمعانا في مخطط مبارك ضد أهالي غزة وحماس بعد هولوكوست غزة 2008-2009 الذي دعم فيه إسرائيل في حملتها الإجرامية على غزة لإسقاط حماس وتسليم غزة لعملائها.

ومعنى ذلك أن الحديث عن الاستقلال أو الديمقراطية أو دعم القضية الفلسطينية لا يصلح إلا في الخطاب الإعلامي الذي يلعب دورا هائلا في صرف الشعب عن الحقائق.

الحقيقة الثانية، هي أن تسيد إسرائيل في المنطقة يرتبط باستمرار الوضع المصري وبترتيبات أمنية بين مصر وإسرائيل برعاية أميركية لاستمرار هذا الوضع، وبذلك أصبحت مصر تحت هيمنة مزدوجة طبقتها الأولى، أميركا وإسرائيل، وطبقتها الثانية بعض دول الخليج الضالعة في هذا المشروع الكبير.

ولذلك من العبث الحديث عن إنهاء معاهدة السلام أو تعديلها، لأن المشكلة ليست في المعاهدة وإنما في الترتيبات والأوضاع التي أبرمت المعاهدة في ظلها وتسعى إلى استمرارها.

الحقيقة الثالثة، هي أن سيناء والإرهاب والتيارات الإسلامية هي أدوات المرحلة المقبلة لتكوين جبهة عريضة بين مصر وإسرائيل وبعض دول الخليج وبرعاية أميركية، بحيث يظل السقف في مصر مانعا لأي تطور سياسي داخلي أو تغيير، بعبارة أخرى، فإنه إذا كان نظام مبارك بتحالفاته الداخلية والإقليمية قد تخلخل فإن واشنطن تسعى إلى بناء نظام مضاد لأي ثورات أو احتجاجات، ورغم أن ذلك -بعد ما حدث في 25 يناير- من قبيل الأوهام السياسية، فسوف تظل إسرائيل الطرف الأساسي في إدارة نظم المنطقة، حتى تنتهي من تصفية القضية الفلسطينية وفرض الهيمنة الشاملة على المنطقة بأسرها.

والأدهى أنه ليس ما يمنع من تحالف إسرائيل وإيران وتركيا لصياغة نظام يكفل تحقيق أهداف هذه الأطراف على حساب الجسد العربي، ولذلك شعرت إسرائيل بالخطر من مصر عام 1973 وأثرها في الإقليم وخطورة جيشها، فعمدت إلى مخططات للجيش، ولعلاقات مصر العربية وتحويل المشاركة العربية عام 1973 إلى مجرد تضامن عربي مع مصر تدفع مصر ثمنه فضلا وامتنانا للمنطقة العربية وليس معركة عربية شاملة لهزيمة المشروع الصهيوني في مصر قلب العالم العربي.

كذلك شعرت إسرائيل بخطر حزب الله ففتحت عليه كل الجبهات عندما طردها بلا مقابل من جنوب لبنان عام 2000، ثم تصدى لها عام 2006 فاضطرت النظم أطراف التحالف الجديد إلى الخروج عن صمتها والانحياز صراحة لإسرائيل، وتضييع مصالح لبنان الوطن وحقه في التعويض من المعتدي، فصار المعتدى هو المعتدى عليه في الخطاب السياسي المصري/السعودي/الأردني المشترك، وهو ما اعتمدت عليه إسرائيل بشدة في صياغة قرار وقف القتال رقم 1701 الشهير.

الحقيقة الرابعة، هي أن يونيو 1967 شديد الارتباط بأكتوبر 1973، ولكن الأخير لم يمح أثر الأول، بل إن معاهدة السلام وما ترمز إليه من عصر المعاهدة أي الهيمنة الصهيونية عكست ثقل هزيمة 1967 وليس نصر 1973.

ومن العبث الاحتفال بأكتوبر 1973 دون أن نذكر يونيو 1967، حيث ذهب أحد أساتذة العلوم السياسية المرموقين في مصر في تدليس على الوعي التاريخي والسياسي، إلى فصل 1973 عن 1967 بحجة أننا لا نريد أن نذكر الأجيال بهزيمة النظام الذي ذهب بمن فيه، ولا بد من دراسة المقولة الرائجة بأن النتائج الباهرة لأكتوبر 1973 قد أهدرت عام 1979 من دون مبرر.

الحقيقة الخامسة هي أن ثورة يناير 2011 كانت ثورة على نظام وتحالفاته وما يمثله من تبعية وقهر وتجويع واستبداد، وسعي إلى مصر القوية العزيزة المستقلة القائدة والمدافعة عن أمتها وأمنها القومي، بعد أن صار الأمن القومي هو أمن النظام الفاسد، وكل نظام يقبع على قلوب المصريين.

الحقيقة السادسة، هي أن الصراع ضد الفقر والتدهور والفساد والاستبداد في مصر من أجل الاستقلال لا يمكن فصله عن الصراع ضد المشروع الصهيوني.

عن «الجزيرة نت»

هزيمة ولّدت نصراً .. وانتصارٌ أعقبته حروب أهلية !

د. صبحي غندور

يُرجع بعض العرب سلبيات أوضاعهم الراهنة إلى هزيمة 5 يونيو 1967، رغم مرور ما يُقارب نصف قرن على حدوثها، بينما الواقع العربي الراهن هو نتاج تدهور متسلسل، تعيشه المنطقة العربية منذ اختار الرئيس المصري الراحل أنور السادات السير في المشروع الأميركي - الإسرائيلي، الذي وضعه هنري كيسنجر بعد حرب أكتوبر 1973، في ظل إدارة كسينجر للسياسة الخارجية الأميركية.

فمشروع كيسنجر مع مصر - السادات كان حلقة في سلسلة مترابطة أوّلها إخراج مصر من دائرة الصراع مع إسرائيل، وآخرها تعطيل كلّ نتائج حرب 1973 الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وذلك من خلال إشعال الحروب العربية - العربية وتوريط أكثر من طرفٍ عربي فيها لسنوات عديدة.

تداعياتٌ سلبية خطيرة حدثت في المنطقة العربية وجوارها الإقليمي، منذ خروج مصر من الصراع العربي - الإسرائيلي. فمن الحرب الأهلية اللبنانية التي اشتعلت عام 1975 تورّطت فيها سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ودول عربية عدّة، إلى الحرب العراقية - الإيرانية عام 1980، إلى الغزو الإسرائيلي للبنان واحتلال بيروت في 1982، إلى غزو نظام صدام لدولة الكويت صيف 1990، إلى حرب الخليج الثانية في 1991، إلى مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاقية «أوسلو» في عام 1993، إلى انعكاسات هجمات سبتمبر في الولايات المتحدة عام 2001، إلى الغزو الأميركي - البريطاني للعراق في 2003، وإلى الحروب الإسرائيلية على لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلّة في أكثر من محطة زمنية خلال العقد الماضي، وصولاً إلى ما تشهده المنطقة الآن من صراعات وأزمات أمنية وسياسية.

فلم تكن هذه التداعيات السلبية في التاريخ العربي المعاصر منفصلةً عن مجرى الصراع العربي - الصهيوني الممتد لحوالي مئة عام، ولا هي مجرّد تفاعلات داخلية عربية «الخارج» منها براء. إنّ الحقبة السياسية بعد حرب 1973 «وليست النتائج السياسية لحرب 1967» هي التي كانت الأخطر بالنسبة للعرب، لأنها أوجدت بذوراً للعديد من الأزمات القائمة الآن.

فقد كانت حرب أكتوبر درساً للعرب وإسرائيل في أنّ الهزيمة العسكرية الكبرى لمصر عبد الناصر عام 1967، والقوة الإسرائيلية الهائلة والمتفوقة في المجالات كلها.. هي عناصر لم تمنع حدوث «نصر أكتوبر 1973»، ولا ضمان عدم استخدام النفط العربي كسلاح في الصراع مع إسرائيل ومن يساندها، ممّا دفع أميركا وبعض الدول الأوروبية لإعادة حساباتها في المنطقة، وتأسيس نواة ما يُعرف اليوم بـ«مجموعة الدول الثماني»، التي كان تأسيسها عام 1974 من خمس دول، مرتبطاً بحظر تصدير النفط إلى الغرب عام 1973.

إنّ المنطقة العربية انتقلت من حال النتائج الإيجابية لحرب 1973؛ بما فيها القيمة العسكرية لعبور قناة السويس، وظهور القوة المالية والاقتصادية والسياسية للعرب آنذاك، ثمّ القرار الذي أعلنته الأمم المتحدة بـ«مساواة الصهيونية بالعنصرية».. فإذا بها تنتقل من هذه الإيجابيات الدولية، ومن حال التضامن العربي الفعّال.. إلى إشعال الحروب العربية - العربية، والحرب العراقية - الإيرانية، وتصاعد العدوان الإسرائيلي على لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة. فكانت نتائج تلك المرحلة ليست في تعطيل دور مصر العربي فقط، بل بفتح الأبواب العربية كلها لحروب داخلية وحدودية واحتلال الجسم العربي بأسره.

أمّا هزيمة العام 1967 فقد كانت سبباً مهمّاً لإعادة النظر في السياسة العربية لمصر الناصرية، حيث وضع عبد الناصر حينها الأسس المتينة للتضامن العربي من أجل المعركة مع العدوّ الإسرائيلي، وتجلّى ذلك في قمّة الخرطوم عام 1967 وما تلاها من أولويّة أعطاها ناصر لاستراتيجية إزالة آثار عدوان 1967، وإسقاط كل القضايا الأخرى الفرعيّة، والتصالح مع الدول العربية كلها، والسعي لتوظيف كل طاقات الأمّة من أجل تحرير الأراضي المحتلة وإعادة بناء القوات المسلحة المصرية، التي قامت فعلاً بحرب الاستنزاف أولاً، ثمّ بحرب عبور قناة السويس.

لكن هذه الدروس الهامّة لم تعش طويلاً بعد وفاة ناصر وبعد حرب 1973، إذ عانت الأمّة العربية، وما زالت تعاني، من انعدام التضامن العربي، ومن انقسامات وصراعات بين حكومات وشعوب، ومن هشاشة البناء الداخلي، ممّا سهّل الهيمنة الخارجية على بعض أوطانها، ودفع بالوضع العربي كله نحو مزيدٍ من التأزّم والتخلّف والسيطرة الأجنبية.

وبمقدار ما تألّم العرب، منذ توقيع المعاهدة المصرية مع إسرائيل، بسبب تهميش دور مصر العربي، بقدر ما يأملون اليوم بعودة مصر لدورها الريادي، وفي ذاكرتهم حقبة إيجابية ناصعة، هي حقبة جمال عبد الناصر الذي حوّل هزيمة 1967 إلى مدخلٍ لبناء مصر على أسسٍ سليمة في المجالات كلها.

الأمّة العربية تحصد الآن نتائج سياسات بعض الحكّام الفاسدين، في ظل اشتعال دور الطائفيين والمذهبيين والمتطرّفين العاملين على تقطيع أوصال كل بلد عربي لصالح مشاريع أجنبية وصهيونية.

إنّ الضعف الراهن في جسم الأمّة العربية هو من ضعف قلبها مصر، ومن استمرار عقل هذه الأمّة محبوساً في قوالب فكرية جامدة، يقرّ بعضها خطب الفتنة والانقسام بدلاً من التآلف والتوحّد. وعسى أن تشهد مصر قريباً ما يجعلها تستقرّ سياسياً وأمنياً، وتتقدّم اقتصادياً واجتماعياً، وأن يكون ذلك كله متزامناً مع تحرّرها من كل القيود الخارجية، ومع استعادة دورها العربي المنشود.

عن «البيان» الإماراتية